International Journal of Fiqh and Usul al-Fiqh Studies (IJFUS)
eISSN 2600-8408
Pp. 91-103

Copyright (C) 2026
IIUM Press
International Islamic University Malaysia

النشوز في قانون الأسرة الإسلامي: دراسة مقارنة بين أفغانستان وماليزيا

Nushūz in Islamic Family Law: A Comparative Study between Afghanistan and Malaysia

محمد رشيد بن عبد الرزاق[i]، شجاع الدين رحماني[ii]

ملخص البحث

تُشكّل قضايا النشوز أحد أبرز التحديات في الفقه الإسلامي والقانون الأسري، لما لها مِن انعكاسات مباشرة على استقرار الأسرة وحقوق الزوجين، خاصة في المجتمعات التي تواجه تداخلًا بيْن النصوص الشرعية والأعراف أو التشريعات الحديثة .معظم الدراسات السابقة اقتصرتْ إما على الجانب الفقهي النظري أو على تجارب محلية منفردة، مع غياب دراسات مقارنة مُعَمَّقة بيْن دول إسلامية ذات أنظمة قانونية متباينة، مثل أفغانستان وماليزيا. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومعالجة قضايا النشوز مِن خلال مقارنة القضاء الشرعي في أفغانستان وماليزيا، للكشف عن كيفية تفاعل الفقه الإسلامي مع الأعراف المحلية أو التشريعات الحديثة، واستجلاء الفجوة بيْن النصوص والتطبيق. اعتمد البحث على منهجٍ مقارن تحليلي، بالاستناد إلى تحليل النصوص الفقهية والتشريعات الرسمية والتقارير الدولية، مع مراجعة أحكام قضائية مختارة مِن كِلا البلَدَين، كما يقوم البحث على التحليل النقدي للنصوص. أظهَرَت الدراسة أنّ النظام الأفغاني يتأثر بعُمق بالأعراف القَبَلِيَّة التي تُضعِف الضمانات القانونية للمرأة، في حين يُقدم النظام الماليزي إطارًا مؤسسيًا أكثر تنظيمًا عبر تقنين النشوز وضمانات إجرائية، لكنه يعاني مِن تفاوت في التطبيق بيْن الولايات. تُسهِم الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية عبر تقديم نموذج مقارن يكشف أثر السياق الاجتماعي والقانوني على تطبيق أحكام النشوز، وتوصي بضرورة إصلاحٍ تشريعي وقضائي يوازن بيْن مقاصد الشريعة ومتطلبات العدالة المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: النشوز، الفقه الإسلامي، القانون الأُسري، أفغانستان، ماليزيا.

Abstract

Issues of nushūz (marital disobedience) constitute one of the major challenges in Islamic jurisprudence and family law due to their direct impact on family stability and the rights of both spouses—especially in societies where the interaction between Sharīʿah texts, social customs, and modern legislation is complex. Most previous studies have been limited either to theoretical jurisprudential discussions or to isolated local experiences, with a lack of in-depth comparative research between Muslim countries that have differing legal systems, such as Afghanistan and Malaysia. This study aims to analyze and address nushūz cases through a comparative examination of the Sharīʿah judiciary in Afghanistan and Malaysia, in order to reveal how Islamic jurisprudence interacts with local customs or modern laws, and to clarify the gap between legal texts and practical application. The research adopts a comparative analytical methodology based on the analysis of jurisprudential texts, official legislations, and international reports, alongside a review of selected judicial rulings from both countries. It also employs critical analysis of the textual evidence. The findings show that the Afghan system is deeply influenced by tribal traditions that undermine legal safeguards for women, whereas the Malaysian system provides a more structured institutional framework through codified nushūz provisions and procedural guarantees—although disparities in implementation persist among states. This study contributes to the scholarly literature by presenting a comparative model that highlights the influence of social and legal contexts on the application of nushūz rulings, and it recommends legislative and judicial reforms that strike a balance between the objectives of Sharīʿah and the demands of contemporary justice.

Keywords: *Nushūz, Islamic jurisprudence, family law, Afghanistan, Malaysia.*

[i] أستاذ مساعد، كلية أحمد إبراهيم للقانون، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: rashidrazak@iium.edu.my

[ii] باحث دكتوراه، كلية أحمد إبراهيم للقانون، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا: shujaudin.rahmani@gmail.com

Submission Date: 2 *September* 2025
Acceptance Date: 9 *November* 2025
Publication Date: 30 *January* 2026

المحتوى

المقدمة	92
المبحث الأول: مراجعة الأدبيات	95
المطلب الأول: الدراسات القانونية العربية	95
المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بأفغانستان	95
المطلب الثالث: الدراسات الخاصة بماليزيا	96
المطلب الرابع: الدراسات المقارنة	96
المطلب الخامس: الفجوة البحثية	96
المبحث الثاني: المناقشة	96
المطلب الأول: تفسير النتائج	96
المطلب الثاني: الربط بالدراسات السابقة	97
المطلب الثالث: الإضافة العلمية للبحث	99
المطلب الرابع: الأبعاد النظرية	99
المطلب الخامس: الأبعاد التطبيقية	99
المطلب السادس: حدود البحث	100
المطلب السابع: الآفاق المستقبلية	100
الخاتمة	100
التوصيات	102
المراجع	102

المقدمة

تُعَدّ الأسرة في التصوّر الإسلامي نواة المجتمع ومصدر استقراره، فهي الحاضنة الطبيعية للتنشئة الأخلاقية والاجتماعية، والإطار الشرعي الذي يحفظ الحقوق ويرسّخ قِيَم التعاون والمودّة والرحمة بيْن الزوجين (al-Kāsānī, 1986, 4:3). وقد أولى الفقه الإسلامي الأُسرة عناية بالغة، حيث قال تعالى: ﴿**وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً**﴾ [الروم: ٢١].

جعل الإسلام الزواج عقداً شرعياً غايته تحقيق السكن النفسي والتكامل الروحي والاجتماعي. غير أنّ الواقع المعاصر لا يخلو مِن التحديات التي تهدِّد هذا الاستقرار، ومِن أبرزها ظاهرة النشوز، التي تُعرَّف فقهيًا بأنها امتناع الزوجة عنْ أداء واجباتها الشرعية تجاه الزوج، أو خروجها عن حدود الطاعة المشروعة دُون عذر معتبر (Ibn Qudāmah, 1997, 8:149). هذه الظاهرة ليستْ مسألة فردية فحسب، بل قضية أسرية واجتماعية وقانونية متعددة الأبعاد، لما لها مِن انعكاسات على استقرار الأسرة، وحماية الحقوق الزوجية، وصيانة مصالح الأبناء. وقد تناول الفقهاء النشوز منذ القرون الأولى، فوضعوا له مراحل علاجية متدرجة تبدأ بالموعظة وتنتهي أحيانًا بالتفريق إذا تعذّر الإصلاح (al-Sarakhsī, 1989, 5:189).

ورغم اختلاف التفاصيل بيْن المذاهب، إلّا أنهم اتفقوا على أنّ النشوز يُسقط بعض الحقوق المالية كالنفقة، وأنه يُشكّل مبررًا مشروعًا للتدخل القضائي (al-Nawawī, 1995, 18:298).

ومع تطور الأنظمة القانونية في الدول الإسلامية الحديثة، أصبح النشوز مُنظَّمًا قانونيًا في إطار قوانين الأحوال الشخصية، غير أنّ آليات معالجته تختلف بحسب السياق الاجتماعي والسياسي والتقليد الفقهي في كل دولة. وهنا تتجلّى أهمية الدراسة المقارنة التي تكشف عن التباين بيْن التجارب القضائية في الدول الإسلامية.

تُعَد أفغانستان وماليزيا نموذجين متمايزين في هذا المجال: أفغانستان تَعتمد بوجهٍ أساسي على الفقه الحنفي كمصدر رئيس للتشريع في قضايا الأسرة، مع تأثير واضح للأعراف القَبَلِيَّة التي غالبًا ما تَتَغَلَّب على

النصوص القانونية (Fazli, 2024; Samim & Ayoubi, 2024).

أما ماليزيا، فقد طوّرت إطارًا تشريعيًا حديثًا يتمثّل في قانون الأسرة الإسلامي (Act 303, 1984)، الذي تُطبّقه المحاكم الشرعية وِفق إجراءات قانونية دقيقة وبإشراف إداري مُوَحّد. يثير هذا التباين تساؤلات بحثية مُهمة حول مدى نجاح كل نظام في تحقيق العدالة الشرعية وحماية حقوق الزوجين، لا سيما الزوجة التي غالبًا ما تكون الطرف الأضعف في النزاع الأسري.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في التباين بيْن القضاء الأفغاني والماليزي في معالجة قضايا نشوز الزوجة .ففي حين يميل القضاء الأفغاني إلى الاستناد المباشر إلى الفقه الحنفي والأعراف القَبَلِيَّة، يَعتَمد القضاء الماليزي على قوانين مدونة، وإجراءات إثبات دقيقة تتيح للمرأة فُرَصًا أوسع للدفاع والاعتراض. ويثير هذا التباين عددًا من الإشكاليات، أبرزها:

١. مدى وضوح تعريف النشوز في كلٍ مِن النظامين.
٢. آليات الإثبات والإجراءات المتَّبعة أمام المحاكم.
٣. تأثير السياقات الاجتماعية والثقافية على الأحكام القضائية.
٤. مدى انسجام هذه الممارسات مع مقاصد الشريعة الإسلامية في تحقيق العدل وحماية الأسرة.

أسئلة البحث:

ينبثق عنْ هذه المشكلة عدد مِن التساؤلات الرئيسة:

١. ما المقصود بالنشوز في الفقه الإسلامي؟ وما الأسس الشرعية التي بُني عليها مفهوم النشوز وأحكامه في المذاهب الفقهية؟
٢. ما الإطار القانوني والقضائي الذي يحكم قضايا النشوز في كلٍّ مِن أفغانستان وماليزيا؟
٣. ما أوجه التشابه والاختلاف بيْن النظامين القضائيين في معالجة قضايا النشوز مِن حيث التعريف، الإثبات، والإجراءات القضائية؟
٤. كيف يمكن تقييم فاعلية المعالجة القضائية لقضايا النشوز في كلا النظامين في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ العدالة الأسرية؟ وما السُّبل المقترحة لتطوير هذه المعالجات؟

أهداف البحث:

١. بيان مفهوم النشوز في الفقه الإسلامي واستنباط الأسس الشرعية التي بُني عليها هذا المفهوم في ضوء المذاهب الفقهية المختلفة.
٢. تحليل الإطار القانوني والقضائي المنظِّم لقضايا النشوز في كلٍّ مِن أفغانستان وماليزيا، مع بيان مصادره وأهم ملامحه التطبيقية.
٣. المقارنة بيْن النظامين القضائيين في أفغانستان وماليزيا في معالجة قضايا النشوز مِن حيث التعريف، وطرق الإثبات، والإجراءات القضائية المتَّبَعة.
٤. تقييم فاعلية المعالجة القضائية لقضايا النشوز في النظامين الأفغاني والماليزي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية ومبادئ العدالة الأسرية، واقتراح السُّبل الكفيلة بتطويرها وتحسين أدائها.

أهمية البحث:

١. **الأهمية العلمية:** تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يُسهم في **سدِّ فجوة معرفية** في مجال الدراسات المقارنة بيْن الأنظمة القضائية الإسلامية. ورغم وجود عددٍ مِن الدراسات التي تناولتْ أحكام النشوز في الفقه الإسلامي، إلا أنّ الأبحاث التي تقارِن بيْن التطبيق القضائي في دول مختلفة لا تزال محدودة. ومِن خلال هذه الدراسة، يمكن إثراء المكتبة الفقهية والقانونية بمادة علمية جديدة توضّح كيف تتفاعل الأحكام الشرعية مع البيئات الاجتماعية والقانونية المختلفة.

٢. **الأهمية العملية:** أما على الصعيد العملي، فيُفيد البحث صانعي السياسات والقُضاة والباحثين في وضع **إصلاحات تشريعية وقضائية** تراعي العدالة وتحقق مقاصد الشريعة. ففي السياق الأفغاني، يمكن أنْ تساعد النتائج في الحدِّ مِن هيمنة الأعراف القَبَلِيَّة على حساب حقوق المرأة، بينما في السياق الماليزي، يمكن أنْ تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز توازن أكبر بيْن القيم الشرعية والإجراءات القانونية الحديثة. كما أنّ النتائج ذات صلة مباشرة بجهود **حماية الأسرة** والحدّ مِن النزاعات الزوجية، وبالتالي فهي ذات أثر اجتماعي مباشر.

منهج البحث:

أولاً: التصميم البحثي

يعتمد البحث على المنهج المقارن التحليلي (Comparative Analytical Method) لملاءمته دراسة القضايا القانونية ذات البُعد الشرعي والاجتماعي. يقوم المنهج على تحليل النصوص الفقهية والقانونية ومقارنتها لإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بيْن النظامين الأفغاني والماليزي في معالجة قضايا النشوز. كما يُوظِّف البحث التحليل النقدي للنصوص (Critical Legal Analysis) لتقييم مدى تحقيق الأنظمة القضائية لمقاصد الشريعة ومبادئ العدالة، جامعًا بيْن البُعدَين الوصفي والتحليلي والنقدي.

ثانياً: مصادِر البيانات وطُرق جمعها

١. المصادر الأولية:

القوانين الوطنية: كالقانون المدني والدستور الأفغاني (مادة ١٣٠)، وقانون الأسرة الإسلامي الماليزي (Islamic Family Law Act) بتعديلاته.

الأحكام القضائية المنشورة في كلٍ مِن أفغانستان وماليزيا.

٢. المصادر الثانوية:

الدراسات الأكاديمية المحَكَّمَة، والتقارير الحقوقية الدولية، والدراسات المقارنة حول حقوق المرأة.

٣. طريقة الجمع:

لاعتماد على المراجعة المكتبية (Library Research) وتحليل وثائق المحاكم وفق منهج دراسة الحالة (Case Study Analysis).

ثالثاً: معايير الاختيار والتحليل

١. حداثة المصادر (بعد ٢٠٠٠م).
٢. الارتباط المباشر بموضوع النشوز.
٣. التنوع الجغرافي للمراجع (أفغانية، ماليزية، عربية، وأجنبية).
٤. توثيق الأحكام القضائية مِن مصادر رسمية أو أكاديمية.

رابعاً: أدوات التحليل

١. التحليل المقارن: بيْن الفقه الحنفي والقانونين الأفغاني والماليزي.
٢. التحليل النَّصي: لدراسة دلالات النصوص ومدى انسجامها مع مقاصد الشريعة.
٣. تحليل الحالات: لاستخلاص الممارسات القضائية والعوامل المؤثرة فيها.
٤. التحليل النقدي: لتقييم فاعلية الأنظمة في تحقيق العدالة الأسرية.

خامساً: الصِّدق والموثوقية

١. الصِّدق: التأكد مِن ارتباط الأدوات مباشرة بموضوع البحث وتنوع مصادرها.
٢. الموثوقية: الاعتماد على قوانين وأحكام منشورة، وتحليل أكثر مِن نموذج قضائي لضمان ثبات النتائج.

المبحث الأول: مراجعة الأدبيات

المطلب الأول: الدراسات القانونية العربية

شَهِدَت التشريعات العربية الحديثة محاولات لتقنين أحكام النشوز ضِمن قوانين الأسرة. ففي الكويت مثلاً، يُنظم قانون الأحوال الشخصية مسألة النشوز باعتباره سببًا لسقوط النفقة، كما يُتيح للزوج رفع دعوى لإثباته (Al-Kandārī, 2020, 37:845). أما في العراق، فقد تبنّى القانون تعريفًا للنشوز يَشمل خروج الزوجة عن واجباتها أو امتناعها عن الطاعة، ويُعتبر سببًا للتفريق القضائي (Dabbāgh, 2024, 7:32). وفي المغرب، أظهَرت الدراسات أنّ القضاء يُلزم الزوجين بواجبات المعاشرة بالمعروف، ويركز على الإجراءات القانونية لحماية الحقوق المالية (Būsayf, 2021, 13:242).

أظهَرت الدراسات العربية أنّ أبرز إشكالية تكمُن في إجراءات الإثبات، حيث غالبًا ما تُبنى دعاوى النشوز على شهادة الشهود أو تقارير الصلح العائلي، مما يفتح الباب أمام التلاعب أو الاستغلال (Al-Sayyid, 2020, 30:379). كما أنّ بعض القوانين العربية ما زالتْ تَفتَقر إلى الاعتراف بالنشوز المتبادَل (نشوز الزوج أيضًا)، مما يُثير انتقادات حقوقية حول انحياز التشريعات لصالح الرجل (Al-ʿAẓīmī, 2021).

المطلب الثاني: الدراسات الخاصة بأفغانستان

في السياق الأفغاني، تُظهر الدراسات الحديثة أنّ معالجة قضايا النشوز والعُنف ضد المرأة لا تزال تتأثر بالأعراف القَبَلِيَّة أكثر مِن التزامها بالنصوص القانونية. فالقضاء الأفغاني يَعتمد نظريًا على الفقه الحنفي وقانون أصول المحاكمات، غير أنّ الواقع العملي يكشف الدَّور البارز لمجالس "الجيرغا" في تسوية النزاعات الزوجية (Fazli Maidin & Omoola, 2024, 32:270). كما تُشير دراسات ميدانية إلى أنّ النساء في أفغانستان يواجهن عقبات كبيرة أمام الوصول إلى العدالة، منها بطء الإجراءات، وضعف الحماية القانونية، والخوف مِن الانتقام أو الوصمة الاجتماعية (Samim & Ayoubi, 2024, 5:10).

هذه النتائج تؤكد أنّ النظام القضائي الأفغاني ما زال خاضعًا لتأثير البُنيَة العُرفية التقليدية، مما يحدّ مِن فعالية القوانين الحديثة في حماية المرأة وتمكينها مِن الدفاع عن حقوقها. (Fazli et al, 2024, 32:285).

المطلب الثالث: الدراسات الخاصة بماليزيا

أما في السياق الماليزي، فقد تناولت البحوث الحديثة جهود إصلاح قوانين الأسرة الإسلامية، خصوصًا فيما يتعلق بتحقيق العدالة الجندرية، والموازنة بيْن النصوص الشرعية ومتطلبات الواقع القانوني (Haneef, 2017, 14:205). توضح بعض الدراسات أنّ المحاكم الشرعية في ماليزيا قد شهِدت تطورًا مؤسسيًا ملحوظًا مَكّن النساء مِن الحصول على فُرَص أفضل للتقاضي العادل (Peletz, 2024, 1:14). وتُبرز دراسات أخرى العلاقة بيْن التزامات ماليزيا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وبيْن تطوير آليات حماية حقوق الزوجة في القوانين الشرعية (Noor, 2023, 31:12).

ومع ذلك، ما تزال بعض التحديات قائمة في التطبيق العملي، مثل تفاوت الأحكام بيْن الولايات، واختلاف التفسير الفقهي للقُضاة (Haneef, 2017, 14:215).

المطلب الرابع: الدراسات المقارنة

تُشير الدراسات المقارنَة الحديثة إلى أنّ القضاء في أفغانستان يظل متأثرًا بالأعراف القَبَلِيَّة رغم محاولات التحديث، بينما يمثل النظام الماليزي نموذجًا أكثر توازنًا يجمع بيْن المرجعية الشرعية والهيكلة القانونية الحديثة (Fazli et al, 2024, 32:292; Peletz, 2024, 1:18). وقد خَلُصت البحوث إلى أنّ المرأة الماليزية تتمتع بفرصٍ أوسع في نيل العدالة مقارنة بنظيرتها الأفغانية، بفضل الإصلاحات القانونية وتطوير المحاكم الشرعية (Noor, 2023, 31:28).

المطلب الخامس: الفجوة البحثية

من خلال مراجعة الأدبيات يتضِح أنّ مُعظم الدراسات انقسمت إلى:

١. **دراسات فقهية:** تناولت أحكام النشوز في المذاهب، دون ربطها بالواقع القضائي المعاصِر.
٢. **دراسات محلية**: ركّزت إما على دولة واحدة (كأفغانستان أو ماليزيا)، أو على قوانين عربية منفردة.
٣. **دراسات حقوقية أجنبية:** نظرت للنشوز مِن زاوية حقوق الإنسان، دُون اعتبار الخصوصية الشرعية.

ما ينقص هو **دراسة مقارنة شاملة** بيْن دَولتَين تمثلان نموذجين متباينين في تطبيق الشريعة:

- نموذج تقليدي (أفغانستان) يُهَيمِن عليه الفقه الحنفي والأعراف القَبَلِيَّة.
- نموذج حديث (ماليزيا) يمزج بيْن الشريعة والقانون الوضعي.

هذه المقارنة تملأ فجوة معرفية مُهمة؛ لأنها تكشف عن كيفية **تفاعل النص الشرعي مع السياقات الاجتماعية والقانونية المختلفة**، وتقدّم توصيات عملية لتطوير قوانين الأحوال الشخصية في الدول الإسلامية بما يضمن حماية حقوق الأسرة والمرأة، مع الحفاظ على مقاصد الشريعة.

المبحث الثاني: المناقشة

المطلب الأول: تفسير النتائج

أظهرت نتائج البحث أنّ قضية نشوز الزوجة في كلٍ مِن أفغانستان وماليزيا تُعالَج ضمن أُطُر قانونية واجتماعية مختلفة تعكس الخلفية الفقهية والتاريخية لكلٍّ

بَلَد. ففي أفغانستان، أظهرت دراسة فضلي، معين الدين وأومولا (Fazli et al, 2024, 32:270) أنّ القضاء الأفغاني يَستند نظريًا إلى الفقه الحنفي، إلّا أنّ الأعراف القَبَلِيَّة، خاصة مِن خلال آلية الجيرغا، ما زالت تلعب الدَّور الأكبر في تسوية النزاعات الزوجية، بما في ذلك قضايا النشوز والعنف الأسري. وتؤكد دراسة سميم وأيوبي (Samim & Ayoubi, 2024, 5:10) أنّ النساء يواجهن عقبات كبيرة أمام الوصول إلى العدالة، بسبب بطء الإجراءات القضائية والخوف مِن الوصمة الاجتماعية، مما يؤدي إلى ضعف فعالية القوانين الحديثة في حماية حقوقهن.

أما في ماليزيا، فقد بيَّنَت دراسةُ حنيف (Haneef, 2017, 14:205) أنّ النظام القانوني الشرعي يتبنى مقاربة إصلاحية متوازنة لقوانين الأسرة الإسلامية، تجمع بيْن النص الشرعي ومتطلبات العدالة الجندرية. وأشار بيليتز (Peletz, 2024, 1:14) إلى أنّ المحاكم الشرعية الماليزية شهِدت تطورًا مؤسسيًا واضحًا مَكّن النساء مِن ممارسة حقوقهن في التقاضي بصورة أوسع، وإنْ ظلت هناك تحديات في التطبيق العملي مثل تفاوت الأحكام بيْن الولايات. كما أوضحت دراسة نور (Noor, 2023, 31:12) أنّ التزامات ماليزيا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ساهمتْ في دفع الإصلاحات القانونية لتعزيز حماية الزوجة في إطار الشريعة.

وفي السياق العربي، كشفت الدراسات الحديثة عن استمرار الجدل الفقهي حول مفهوم النشوز وآثاره القانونية. ففي الكويت، يرى الكندري (٢٠٢٠، ٣٧:٨٤٥) أنّ نشوز الزوجة يؤدي إلى سقوط نفقتها وفق القانون الكويتي المستَمَد مِن الفقه المالكي، بينما تُشير دراسة السيد (Al-Sayyid, 2020, 30:379) إلى تعدد أسباب النشوز وضرورة معالجة الظاهرة بوسائل تربوية وقضائية متكاملة. أما في العراق، فقد تناوَلتْ الدباغ (Al-Dabbāgh, 2024, 7:32) نشوز الزوج باعتباره سببًا للتفريق القضائي، مُؤَكِدَة على الحاجة إلى التوازن بيْن الحقوق والواجبات في العلاقة الزوجية. كما أبرزت بوسيف (Būsayf, 2021, 13:242) أنّ إهمال مفهوم نشوز الزوجين معًا يؤدي إلى خلل تشريعي في بعض القوانين العربية.

تدلّ هذه النتائج على أنّ البيئة الاجتماعية والسياسية تظلّ العامل الحاسم في تفسير كيفية تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالنشوز. فبينما تتقارب الأسس الفقهية في البلدان الإسلامية، فإنّ التباين في الإطار القانوني والثقافي ينعكس بوضوح في مستوى حماية المرأة وفعالية القضاء في تحقيق العدالة الأسرية.

المطلب الثاني: الربط بالدراسات السابقة

١. الدراسات القانونية العربية

تتسق نتائج هذا البحث مع ما توصلت إليه الدراسات القانونية العربية الحديثة التي تناولتْ أحكام النشوز مِن منظور فقهي وتشريعي. فقد أوضح عبد العزيز الكندري (Al-Kandārī, 2020, 37:845) أنّ قانون الأحوال الشخصية الكويتي ما زال يستند إلى المفهوم الفقهي التقليدي للنشوز باعتباره سببًا لسقوط النفقة، مع وجود حاجة إلى تطوير الإجراءات القضائية لضمان العدالة للطرفين.

وفي السياق العراقي، أكدتْ وئام الدباغ (Al-Dabbāgh, 2024, 7:32) أنّ النشوز لا يقتصِر على الزوجة وحدها، بل قد يَصدُر مِن الزوج أيضًا، وهو ما يجعل مِن

الضروري إعادة النظر في النصوص القانونية التي تحدد أسباب التفريق القضائي.

أما في المغرب، فقد بيّنت مختارية بوسيف (Būsayf, 2021, 13:242) أنّ مدوّنة الأسرة قدّمتْ معالجة أكثر شمولًا لقضايا النشوز، إذ ربطتْ بيْن الالتزام بالمعاشرة بالمعروف وحماية الحقوق المتبادَلة للزوجين، وهو ما يعكس توازنًا بيْن مقاصد الشريعة ومتطلبات الواقع الاجتماعي.

وفي مصر، رصد محمد السيد (Al-Sayyid, 2020, 30:379) مظاهر النشوز وأسبابه وآثاره مِن منظور فقهي تطبيقي، مؤكدًا أنّ ضعف إجراءات الإثبات وغياب الضوابط الموضوعية يؤديان إلى تضارب في الأحكام القضائية. كما قدّم حمد علي العازمي (Al-ʿAẓīmī, 2021) تحليلًا فقهيًا مقارنًا كشف مِن خلاله أنّ سقوط الحقوق المالية للزوجة بسبب النشوز ما زال مِن أكثر المسائل التي تحتاج إلى ضبط تشريعي واضح يراعي البُعد المقاصدي والعدالة الاجتماعية.

وتكشف هذه الدراسات مجتمعة أنّ إشكالية النشوز في التشريعات العربية تتمثل أساسًا في غياب توحيد المفاهيم القانونية، وتفاوت الاجتهاد القضائي بيْن الدول، إضافة إلى القصور في آليات الإثبات والصلح. وقد جاءت نتائج هذا البحث لتؤكد هذه الاتجاهات، مع إظهار أوجه التشابه بيْن التجربة العربية والأفغانية من جهة، وبينها وبيْن النموذج الماليزي الأكثر تطورًا مِن جهة أخرى.

٢. الدراسات الخاصة بأفغانستان

تؤكد نتائج البحث ما توصلتْ إليه تقارير هيومن رايتس ووتش وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (يوناما) من أنّ النساء الأفغانيات ما زلن يواجهن عقبات جدية في قضايا الأسرة بسبب الأعراف القَبَلِيَّة والقيود الاجتماعية. غير أنّ هذه الدراسة أضافتْ بُعدًا تحليليًا جديدًا يتمثل في أنّ العقبات لا تقتصِر على الوصول إلى القضاء، بل تمتد إلى مضمون الأحكام القضائية نفسها، حيث تُفسَّر النصوص الفقهية أحيانًا بما يتوافق مع الأعراف السائدة لا مع مقاصد العدالة الشرعية. وقد دعمت هذه النتيجة دراسات ميدانية حديثة (Fazli et al, 2024, 32:270; Samim & Ayoubi, 2024, 5:10) التي أكدتْ استمرار نفوذ المجالس العرفية (الجيرغا) على حساب المحاكم الرسمية في تسوية النزاعات الزوجية، ما يُقَلِّص مِن فعالية النظام القانوني في حماية المرأة.

٣. الدراسات الخاصة بماليزيا

تتفق نتائج هذا البحث مع ما خلُصَت إليه الدراسات الماليزية المعاصرة (Haneef, 2017, 14:205; Peletz, 2024, 1:14; Noor, 2023, 31:12). من أنّ النظام القضائي الشرعي في ماليزيا يتميز بضمانات إجرائية متقدمة، مثل لجان الصُّلح الإلزامية وتعدد وسائل الإثبات، مما يُتيح فرصًا أفضل لتحقيق العدالة للمرأة. إلا أنّ البحث الحالي أضاف بُعدًا مقارنًا جديدًا، إذ كشف عن تفاوتات واضحة بيْن الولايات الماليزية في تطبيق الأحكام والإجراءات، نتيجة اختلاف المدارس الفقهية والتفسيرات القضائية، وهو ما لم تتناولْه الدراسات السابقة بقدر كافٍ مِن التحليل.

٤. الدراسات الأجنبية

تظهر نتائج هذه الدراسة تباينًا جُزئيًا مع الأدبيات الغربية التي تميل إلى تفسير مفهوم النشوز تفسيرًا حقوقيًا محضًا،

يراه أداة لإدامة الهيمنة الذكورية داخل الأسرة. فبينما تركّز تلك الأدبيات على البُعد الجندري والسُّلطوي، يبيّن هذا البحث أنّ معالجة النشوز في السياق الإسلامي أكثر تعقيدًا، إذ تستند إلى منظومة فقهية مقاصدية تهدف إلى حفظ الأسرة وتحقيق السكن والمودة، وإن كانت بعض التطبيقات القضائية لا تعبّر عن هذه الغاية على الوجه الأكمل (Peletz, 2024, 1:14; Noor, 2023, 31:12).

المطلب الثالث: الإضافة العلمية للبحث

يمثل هذا البحث إضافة علمية نوعية لعدة أسباب:

١. **الدراسة المقارنة:** يُعدّ مِن أوائل الدراسات التي تُقارِن بشكل مُعَمَّق بيْن القضاء الأفغاني والماليزي في موضوع النشوز.

٢. **الدمج بيْن الفقه والقانون:** جَمَعَ بيْن تحليل النصوص الفقهية التقليدية والتشريعات الحديثة، مع دراسة التطبيق العملي في المحاكم.

٣. **إبراز دَور الأعراف:** كشفَ البحث عن التأثير القوي للأعراف القَبَلِيَّة في أفغانستان، وكيفَ تُعيد صياغة الأحكام الشرعية لتتماهى مع الثقافة المحلية.

٤. **التفاوت الداخلي:** بيّن أنّ ماليزيا رغم اعتمادها على قانون موحّد، إلا أنّ التطبيق يختلف مِن ولاية إلى أخرى، مما يخلق صورة أكثر تعقيدًا عن النظام الماليزي.

٥. **البُعد النقدي:** لم يكتفِ البحث بوصف الواقع، بل قدّم تحليلًا نقديًا يربط النتائج بمقاصد الشريعة ومبادئ العدالة.

المطلب الرابع: الأبعاد النظرية

١. **مقاصد الشريعة:** بيّن البحث أنّ معالجة النشوز يجب أنْ تُفهم في ضوء مقاصد الشريعة الكبرى، وعلى رأسها حفظ النفس والعرض والأسرة. وهذا يطرح تساؤلات حول مدى التزام التطبيقات القضائية بهذه المقاصد.

٢. **نظرية العُرف في أصول الفقه**" أوضَح البحث أنّ العرف قد يتحول مِن عنصر مكمّل للتشريع إلى عنصر مُهيمن يُغيّر جوهر الأحكام، كما في أفغانستان.

٣. **نظرية العدالة الإجرائية:** أظهر البحث أنّ عدالة النتائج مرتبطة بعدالة الإجراءات، وهو ما يُفسر التباين الكبير بيْن النظامين الأفغاني والماليزي.

المطلب الخامس: الأبعاد التطبيقية

١. **السياسات القضائية:** يمكن أنْ يستفيد صانعو القرار في أفغانستان مِن التجربة الماليزية، مِن خلال إدخال آليات صلح وتحكيم إلزامية تقلل مِن هيمنة الأعراف.

٢. **التشريعات:** يُبرِز البحثُ الحاجة في أفغانستان إلى تقنين أكثر وضوحًا لأحكام النشوز، بما يحدّ مِن التفسيرات العُرفية. وفي ماليزيا، إلى توحيد التطبيق بيْن الولايات.

٣. **التدريب القضائي:** الحاجة إلى تدريب القُضاة على فهم مقاصد الشريعة في معالجة النشوز، لتجنب الاقتصار على الشكل الإجرائي.

٤. **التوعية المجتمعية:** تعزيز وَعي النساء بحقوقهن القانونية في كلا البلدين، لتقوية موقعهن في النزاعات الأسرية.

المطلب السادس: حدود البحث

رغم شمولية البحث، إلا أنه يظل محدودًا بِعِدَّة جوانب:

١. **الحدود الجغرافية:** اقتَصَرَ على دولتين فقط (أفغانستان وماليزيا)، رغم وجود تجارب ثرية في دول إسلامية أخرى.

٢. **البيانات القضائية:** في أفغانستان، صعوبة الوصول إلى وثائق قضائية رسمية حَدّتْ مِن الاعتماد على تقارير ثانوية.

٣. **البُعد الاجتماعي:** لم يتوسعْ البحث في دراسة أثر المتغيرات الاجتماعية (المستوى التعليمي، الوضع الاقتصادي) على قضايا النشوز.

٤. **الفترة الزمنية:** رَكَّزَ البحث على المرحلة الحديثة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٤)، مما قد يغفل بعض التحولات التاريخية.

المطلب السابع: الآفاق المستقبلية

يفتح هذا البحث آفاقًا لعدد مِن الدراسات المستقبلية:

١. **دراسات مقارنة موسعة:** تَشمل دولًا عربية وإسلامية أخرى، مثل المغرب، مصر، أو إندونيسيا، للمقارنة مع النموذجين الأفغاني والماليزي.

٢. **تحليل اجتماعي–قانوني:** دراسةُ أثر العوامل الاقتصادية والتعليمية على قضايا النشوز.

٣. **البُعد الجندري:** توسيع البحث ليشمل نشوز الزوج أيضًا، بوصفه مسألة يغفلها كثير مِن التشريعات.

٤. **دراسات تطبيقية:** إجراء مقابلات ميدانية مع قضاة ونساء خضعن لتجربة التقاضي في قضايا النشوز، لفهم الأبعاد العملية بشكل أعمق.

٥. **التكامل مع حقوق الإنسان:** بَحْثُ سُبُلِ التوفيق بيْن أحكام الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق المرأة، مِن خلال آليات إجرائية متوازنة.

الخلاصة:

لقد أظهرت المناقشة أنّ **نشوز الزوجة** ليسَ مجرد قضية فقهية جامدة، بل هو مسألة مركّبة تتداخل فيها النصوص الشرعية مع التشريعات الوضعية والأعراف الاجتماعية. وقد أوضَحَ البحث أنّ النظام الأفغاني يمثل نموذجًا تقليديًا تغلب فيه الأعراف على النصوص، بينما النظام الماليزي نموذج حديث يمزج بيْن الشريعة والقانون، مع ضمانات إجرائية أقوى.

وبينما تتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات السابقة، فإنها تضيف أبعادًا جديدة مِن خلال إبراز التفاوت الداخلي والتأثير القوي للأعراف. وتفتح هذه النتائج الباب أمام إصلاحات تشريعية وقضائية تُعزز العدالة الأُسرية، وتُقدّم نموذجًا لدراسة تفاعل الشريعة مع الواقع في دول إسلامية متعددة.

الخاتمة

يمثل موضوع **نشوز الزوجة** أحد الإشكاليات المركزية في الفقه الإسلامي والقانون الأسري المعاصِر، لما له مِن تأثير مباشر على استقرار الأسرة وحماية حقوق الزوجين. وقد سعى هذا البحث إلى دراسة هذه القضية مِن خلال

مقارنةٍ مُعَمَّقَة بيْن النظام القضائي في أفغانستان وماليزيا، بوصفهما نموذجين متباينين يعكسان صورتين مختلفتين لتطبيق الشريعة في قضايا الأسرة: نموذجٌ تقليديٌ تغلب عليه الأعراف القَبَلِيَّة (أفغانستان)، ونموذج حديث مؤسسي قائم على التشريع المكتوب (ماليزيا).

أولاً: أهم النتائج

١. **في الجانب الفقهي:** تؤكد المذاهب الإسلامية، وبالأخص المذهب الحنفي، أنّ النشوز يؤدي إلى سقوط النفقة، لكن تطبيق هذا الحكم مشروط بالتزام الزوج بواجباته الأساسية مِن مسكن ونفقة. غير أنّ هذا الشرط غالبًا ما يُغفل عنه في القضاء الأفغاني بسبب هيمنة الأعراف القبلية، في حين يُراعى بدرجة أكبر في النظام الماليزي مِن خلال إجراءات قانونية مكتوبة.

٢. **في الجانب القضائي**:

أ. **أفغانستان:** الاعتماد الكبير على المجالس القبلية (الجيرغا) وتفضيل الأعراف على النُّصوص القانونية يؤديان إلى إضعاف موقع المرأة، وحرمانها مِن فُرَص عادلة للدفاع عن نفسها، فضلاً عن بطء الإجراءات القضائية الرسمية.

ب. **ماليزيا:** يوفّر النظام القضائي إطارًا إجرائيًا واضحًا عبر لجان الصُّلح والتحكيم الأسري، ويعترف بوسائل إثبات متنوعة، مما يمنح المرأة ضمانات أفضل. غير أنّ تفاوت التطبيق بيْن الولايات وطول فترة التقاضي يمثلان تحديات بارزة.

٣. **في الجانب الاجتماعي:** أظهَرَت النتائج أنّ السياق الاجتماعي والسياسي هو العامل الأبرز في توجيه تطبيق النصوص، بحيث تُعاد صياغة الأحكام الشرعية وفق ما يتناسب مع الثقافة المحلية. ففي أفغانستان، تُستخدم النصوص الفقهية لتعزيز الأعراف، بينما في ماليزيا تُدمَج النصوص مع قوانين مكتوبة تراعي الاعتبارات الحديثة.

٤. **في البُعد الحقوقي:** تؤكد الأدبيات الغربية أنّ النشوز يُنظر إليه كأداة للسيطرة الذكورية، غير أنّ نتائج البحث أَظهَرتْ أنّ معالجة النشوز في الفقه الإسلامي أكثر توازنًا، إذ تهدف إلى الإصلاح وحماية الأسرة. لكن الخلل يَكْمُنُ في التطبيق، لا في الأساس الفقهي.

ثانياً: الإسهامات العلمية

١. **المقارنة بيْن نظامين متباينين:** يُعد هذا البحث مِن الدراسات القليلة التي قارَنَت بعُمق بيْن أفغانستان وماليزيا في موضوع النشوز، مما أتاح استخلاص دلالات نظرية وتطبيقية مهمة.

٢. **الدمج بيْن الفقه والقانون:** جَمَعَ بيْن تحليل النصوص الفقهية التقليدية والتشريعات الوضعية الحديثة، مع تتبع التطبيق القضائي، وهو ما يمنح رؤية شمولية.

٣. **إبراز دَور العرف:** كشَفَ البحث أنّ العرف قد يتحول مِن عامل مساعد إلى عنصر مهيمن يُعيد صياغة الحكم الشرعي، كما هو الحال في أفغانستان.

٤. **تسليط الضوء على التفاوت الداخلي:** بيّن البحث أنّ ماليزيا رغم كونها نموذجًا حديثًا، إلا أنّ اختلاف التطبيق بيْن الولايات يخلق تحديًا في توحيد العدالة.

التوصيات

أولا: التوصيات العملية

١. **في أفغانستان**:

أ. العمل على تقنين أحكام النشوز في نصوص قانونية واضحة، للحد مِن سلطة الأعراف القَبَلِيَّة.

ب. إنشاء لجان صلح وتحكيم أُسَري على غرار التجربة الماليزية، لإيجاد حلول إصلاحية قَبل اللجوء للقضاء.

ج. تعزيز برامج التوعية القانونية للنساء، لضمان معرفتهن بحقوقهن الشرعية والقانونية.

٢. **في ماليزيا**:

أ. توحيد تطبيق قانون الأسرة الإسلامي بيْن الولايات، لضمان الحد الأدنى مِن العدالة الإجرائية.

ب. تسريع إجراءات التقاضي، بما يحفظ التوازن بيْن العدالة والسرعة.

ج. تطوير برامج تدريبية للقضاة تركز على مقاصد الشريعة، لتجنب التطبيق الشكلي للنصوص.

٣. **على المستوى الدولي**:

أ. تطوير خطابٍ قانوني إسلامي معاصِر يوضح الفرق بيْن جوهر الأحكام الشرعية وتطبيقاتها الاجتماعية، للرد على الانتقادات الحقوقية الغربية.

ب. تبادل الخبرات بيْن الدول الإسلامية في مجال قوانين الأسرة، للاستفادة مِن النماذج الناجحة وتجنب إخفاقات التجارب الأخرى.

ثانياً: التوصيات البحثية المستقبلية

١. **دراسات مقارنة موسعة:** تشمل دولاً عربية وإسلامية أخرى، مثل المغرب ومصر وإندونيسيا، لفهم التنوع في معالجة النشوز.

٢. **أبحاث ميدانية:** إجراء مقابلات مباشرة مع قضاة ونساء خضعن لتجربة التقاضي في قضايا النشوز، لفهم الأبعاد العملية والاجتماعية بعُمق أكبر.

٣. **دراسة نشوز الزوج:** توسيع نطاق البحث ليشمل نشوز الزوج أيضًا، باعتباره جانبًا مغفلاً عنه في كثير مِن الدراسات والتشريعات.

٤. **المقاربة مع حقوق الإنسان** :بحثُ إمكانية التوفيق بيْن الأحكام الشرعية ومعايير حقوق الإنسان الدولية، عبر آليات إجرائية تضمن العدالة دُون الإخلال بمقاصد الشريعة.

يخلص البحث إلى أنّ نشوز الزوجة ليس مجرد حكم فقهي تقليدي، بل هو قضية مركبة تتأثر بالتفاعل بيْن النصوص الشرعية، البُنية القانونية، والسياقات الاجتماعية. وتظهر التجربة الأفغانية نموذجًا تقليديًا تغلب فيه الأعراف على النصوص، بينما تقدم ماليزيا نموذجًا أكثر تنظيمًا، لكنه لا يخلو مِن تحديات في التطبيق.

ومن ثم، فإنّ الإضافة الأساسية للبحث تكمُن في إبراز أنّ العدالة في قضايا النشوز ليست مسألة نصوص فقهية فحسب، بل هي مسألة إجرائية واجتماعية، تتطلب إصلاحات تشريعية وقضائية، وتطويرًا للوعي المجتمعي، حتى يتحقق مقصد الشريعة في بناء أسرة قائمة على المودة والرحمة والعدل.

المراجع

Al-ʿAẓīmī, Ḥ. ʿA. (2021). Nushūz al-zawjah wa-atharuhu fī suqūṭ al-ḥuqūq al-mālīyah: Dirāsah fiqhīyah muqāranah. Journal of Fiqh & Governmental Affairs.

Al-Kandārī, ʿA. Y. ʿA. (2020). Nushūz al-zawjah wa-al-aḥkām al-mutaʿalliqah bihi wa-atharuhu ʿalá al-nafaqah fī al-fiqh al-Islāmī wa-qānūn al-

aḥwāl al-shakhṣīyah al-Kuwaytī. Majallat Kullīyat Dār al-ʿUlūm, 37(130), 845–871.

Al-Kāsānī, ʿA. al-D. A. B. ibn M. (1986). Badāʾiʿ al-ṣanāʾiʿ fī tartīb al-sharāʾiʿ. Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Nawawī, Y. ibn S. (1995). Rawḍat al-ṭālibīn wa-ʿumdat al-muftīn. Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al-Sarakhsī, M. ibn A. (1989). Al-mabsūṭ. Dār al-Maʿārif.

Al-Sayyid, M. M. ʿA. al-N. (2020). Nushūz al-zawjah: Al-maẓāhir, al-asbāb, al-āthār, ṭuruq al-ʿilāj, subul al-wiqāyah. Majallat al-Zahrāʾ, 30(1), 379–514.

Būsayf, M. (2021). Al-taʾṣīl al-Islāmī li-mushkilāt al-azwāj: Nushūz al-zawjayn namūdhajan. Al-Majallah al-Maghribīyah li-al-Dirāsāt al-Tārīkhīyah wa-al-Ijtimāʿīyah, 13(1), 242–257.

Dabbāgh, W. ʿA. Ḥ. (2024). Al-nushūz min qibal al-zawj ka-sabab min asbāb al-tafrīq al-qaḍāʾī: Dirāsah muqāranah bayna al-fiqh al-Islāmī wa-al-qānūn al-ʿIrāqī. Majallat al-Dirāsāt Ḥawl Faʿālīyat al-Qāʿidah al-Qānūnīyah, 7(1), 32–69.

Fazli, F. H., Maidin, A. J., & Omoola, S. (2024). JIRGA in Afghanistan: Its functions, contemporary challenges, and future prospects. IIUM Law Journal, 32(2), 267–296.

Haneef, S. S. S. (2017). Modern approaches to Islamic family law reform: The need for a balanced approach in the Malaysian context. Journal of Islam in Asia, 14(1), 203–219.

Ibn Qudāmah, ʿA. ibn A. (1997). Al-Mughnī. Dār ʿĀlam al-Kutub.

Noor, Z. (2023). Wanita Islam dan CEDAW: Isu-isu berkaitan dengan undang-undang kekeluargaan Islam di Malaysia. Jurnal Syariah, 31(1), 1–38.

Peletz, M. G. (2024). Are women getting (more) justice? Malaysia's Sharia courts in ethnographic and historical perspective. Law & Society Review. Cambridge University Press.

Samim, Y. J., & Ayoubi, F. R. (2024). Violence against women in Afghanistan: A human rights perspective and the role of domestic law. Integrated Journal for Research in Arts and Humanities, 5(5), 7–15.